• نشرة غير دورية باللغتين العربية والإنجليزية • العدد ٤٠ • فبراير/شباط ١٩٩١

نشرة إخبارية
المنظمة العربية لحقوق الإنسان

كلمة التحرير :

حقوق الشعوب فى الوطن العربى
الجراح العميقة .. والملفات المفتوحة

فى نقدهم للتصلب العراق فى أزمة الخليج ، عزا بعض القادة العرب مسئولية هذا العناد لعدم وضوح حقيقة الموقف أمام الرئيس العراق ، ولم تخل وسائل إعلام عربية متعددة من نقد تغييب الرأى الآخر ، وقمع حرية التعبير التى ساهمت فى تشكيل الرؤية الأحادية أمام المسئولين العراقيين ، وأفضت الى سوء التقدير ، ومن ثم ، الى الموقف الصعب الذى يعانى منه كل الوطن العربى . وفيما أفاض مسئول مصرى كبير فى شرح الالتباس الذى وقعت فيه القيادة العراقية فى استقاء حقيقة موقف الكونجرس الأمريكى من قرار الحرب ، تسامحت وسائل الاعلام المصرية فى نقل صورة اعتراض العديد من القوى الشعبية المعارضة للحرب فى أمريكا وأوروبا .

ولا يجافى هذا التحليل الصواب ، إنما المفاجأة أن بعض النظم العربية التى طرحت هذا الرأى كواحد من عناصر تفسير الموقف العراق ، لم تأل جهدا فى حجب الرأى الآخر المناهض للحرب . ولأول مرة منذ سنوات ، شهدت مصر تقديم رئيس تحرير صحيفة حزبية ، وصحفيين بارزين للمحاكمة العسكرية بزعم الاثارة ، وتعرض آخرون تجرأوا على تنظيم مسيرة سلمية ، للاعتقال ، وسقط اثنان منهم باصابات بالغة فيما اعتقل مواطنون آخرون بقرارين : أحدهما بالحجز التحفظى من النيابة العامة ، والثانى بقرار اعتقال من السلطة الأمنية ، حتى يكون الإحكام تاماً ، فلا يفلت « آثم » برأى مخالف وهكذا يواجه عادل حسين رئيس تحرير صحيفة الشعب المعارضة ، ومحمد عامر نائب رئيس تحرير صحيفة الحقيقة ، وهدى مكاوى المحاكمة العسكرية ، كما يواجه نحو أربعين شخصا بينهم صحفيون ومحامون وأطباء ومهنيون وطلاب ، عناء الاعتقال بسبب التعبير عن آرائهم بطريقة سلمية .

الحق يقال ، أن هذه الممارسة لم تكن ظاهرة مصرية أو عربية فحسب ، ولم تقتصر على قمع الرأى الناقد للحرب فقط ، بل كانت ممارسة عامة تورطت فيها حكومات متعددة . ومن ذلك قمعت السلطة فى تونس مظاهرات سلمية للاتجاه الاسلامى ، واحتجزت السلطات الأردنية مواطنون لأسباب تتعلق بالنوايا وليس الأفعال ، وفى المملكة المتحدة ضاقت الديمقراطية البريطانية العتيدة عن أن تتسع للعرب المقيمين ، وشهدت البلاد حالات احتجاز وطرد بالتجاوز للقوانين المعمول بها .

فهل يكون من نافلة القول ان نذكر بأن الدساتير والقوانين والاتفاقيات الدولية التى تضمن وتنظم حرية التعبير . لاتستهدف تأكيد حرية القوى السياسية فى تأييد حكوماتها فحسب ، وإنما أيضا حرية الرأى الآخر فى التعبير عن نفسه .

بعد أربعة أسابيع من اندلاع حرب الخليج، التى طالما حذرت المنظمة، وغيرها، من مغبتها، وألحت على ضرورة اتاحة الفرصة الكافية لتفاديها. انفتحت جراح الأمة العربية لتنزف دماء شبابها وثرواتها، ومعها انفتحت كل الملفات القديمة وعبر العمليات العسكرية التى تسعى أطراف عديدة لتوسيع رقعتها، وزيادة اشتعالها، تحددت خريطة الأخطار الاستراتيجية على حقوق الانسان والشعوب فى المنطقة بشكل عملى، بعد أن كان معظمها مخاوف تُستقبل تارة باللامبالاة، وأخرى بالاتهام بالمبالغة. وهى مخاطر تمتد جغرافيا على رقعة واسعة تبدأ بالعراق ذاته، وتمر بالخليج، وتتسع لكل أقطار الوطن العربى، وتمتد نوعيا من اراقة الدماء الى تهديد الاستقلال ووحدة التراب الوطنى، والكوارث البيئية، واحتمالات استخدام أسلحة الدمار الشامل.

ففيما بقى تحرير الكويت غاية لم تتحقق حتى الآن انتقلت حقوق الشعب العراقى الى بؤرة المخاطر الجديدة، وبعد قصف مركز بمعدل «طلعة» كل دقيقة، انتقل خلاله التركيز من الأهداف العسكرية البحتة الى الأهداف «التى تخدم المجهود الحربى» ، ليس من الصعب تخيل حجم الخراب الذى تتعرض له المرافق الحيوية، فيما تتيح التقارير الواردة للمنظمة صورة بالغة السوء عن أوضاع المدنيين، ونقص التموين ومشكلات الاغاثة، مما نبهت اليه المنظمة العربية فى بياناتها المتتالية. ومع اصرار النظام العراقى على رفض التسليم بالمطلب الدولى المشروع بالانسحاب من الكويت، اندفعت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة فى تحقيق أهداف تتجاوز قرار مجلس الأمن ٦٧٨، ترمى الى تدمير البنية الاقتصادية للعراق، واعادة صياغة مستقبل نظامه السياسى، كما استند على عناد العراق فى عرقلة أية مساعٍ دولية لوقف اطلاق النار (بلغت خمسا حتى اعداد هذه النشرة) فيما طُرح مستقبل وحدة التراب الوطنى العراقى رسميا من خلال مشروع تركى عن كونفدرالية كردية ــ تركية ــ عربية.

بين بلدان الخليج الأخرى، لم تأت أربعة أسابيع من الحرب، استهلكت آلاف الضحايا، وقرابة التسعين مليارا من الدولارات، بالأمن والأمان الذى تنشده، ونشده، لبلدان مجلس التعاون الخليجى، بل جاءت بمخاطر حقيقية تبلورت حتى الآن فى قصف العاصمة السعودية لأول مرة فى تاريخها ووقوع عمليات تخريب فى بلدان تعج بالوافدين العرب والأجانب، وكارثة بيئية تهدد عمليات التحلية الضرورية لمياه الشرب فى المنطقة الشرقية، وأخيرا بمشروع للأمن العسكرى، لم تتبين ملامحه بعد بقدر مايمكن استنتاجه، وفهم مدلوله على استقلال بلدان وشعوب المنطقة.

أما الوطن العربى، الذى انغمس فى حرب أهلية عربية، تشارك عشرة من أقطاره فيها بشكل مباشر واثنان بشكل غير مباشر، فيما ينخرط الباقون فى حرب سياسية ــ دعائية حولها، فلن تغنيه سلامة حيثياته عن تحمل اوزار الحرب ونتائجها المدمرة. وسواء كانت هذه الحرب «عادلة مشروعة» كما يراها البعض، أو «امبريالية استعمارية» كما يراها البعض الآخر، فان المطروح فى الميزان ليس صواب التشخيص أو دقة الوصف وانما حياة وثروات واستقلال هذه الأمة، ومستقبلها الذى تبحث عنه بعناء شديد وسط غابة من الاطماع والمخاطر. ومن يتشكك فى هذه الحقيقة عليه أن يراجع قوائم قتلى الحرب، و«فاتورتها»، ومعالجات الاعلام الغربى لمستقبل هذه المنطقة.

ويبقى الاعلام العربى مستحقا للوم عميق، ففى بحثه الملح عن حيثيات تساند وجهات نظره المتعارضة استدعى من التاريخ والجغرافيا والايديولوجيات كل ماينكأ الجراح ويعزز الفرقة، ولم يترك لنا مانتكىء عليه عندما يحين الحين ونشرع فى لم الجراح.

أما المنظمة العربية لحقوق الانسان، ومعها كل الحركة العربية لحقوق الانسان، التى سعت جاهدة من قبل الى التنبيه والتحذير فمازالت عند موقفها الثابت من الدعوة للوقف الفورى لاطلاق النار، ووقف تدمير العراق، واتاحة فرصة للتسوية السلمية على اساس من انسحاب العراق الفورى وغير المشروط من الكويت، وترتيب مستقبل المنطقة بأيدى أبنائها.

المنظمة العربية لحقوق الانسان وحرب الخليج : بيانات المنظمة ونداءات هيئاتها

المنظمة العربية لحقوق الانسان تدعو للوقف الفورى لاطلاق النار فى الخليج

اصدرت المنظمة بيانا بهذا الخصوص فى ١٩٩١/١/١٩ فيما يلى نصه :

تتابع المنظمة العربية لحقوق الانسان ــ مع كافة الهيئات العربية والدولية المعنية بحقوق الانسان ــ ببالغ القلق والاسى اندلاع الحرب فى الخليج وبشاعة تطوراتها ، ومخاطر اتساع نطاقها ، وتدعو المنظمة للوقف الفورى لاطلاق النار وحقن الدماء . واتاحة الفرصة لاستئناف جهود التسوية السلمية على أساس من العدل واحترام حقوق الانسان والشعوب فى المنطقة . وتحذر من أن استمرار اعمال الحرب من شأنه ان يقوض الحقوق الوطنية المشروعة لشعوب الوطن العربى ، واستقلال بلدانه ، واستقرارها .

والمنظمة ــ اذ تنادى بهذا المطلب المبدئى ــ فانها تلح فى الوقت ذاته على ضرورة ضبط النفس ، وعدم تعريض المدنيين للخطر ، واتاحة الفرصة لمؤسسات الاغاثة الدولية لاداء مهامها وتفادى كل الاجراءات التى من شأنها أن تكرس الانقسام والكراهية بين شعوب الوطن العربى الى أن يحل السلام .

وتدعو أطراف القتال لإعمال اتفاقية جنيف الرابعة وحماية المدنيين

كما اصدرت المنظمة بيانا لاحقا فى ١٩٩١/١/٢٦ فيما يلى نصه :

بعد اكثر من أسبوع من اندلاع حرب الخليج ، أصبح واضحا ــ بشكل يدعو للأسف ــ تورط القوات المتعددة الجنسيات فى قصف المدنيين الأبرياء فى العراق ، وتعريضهم لمخاطر الهلاك بدءا من القصف المباشر للمناطق الآهلة بالسكان ، الى تعطيل المرافق الحيوية من مياه وكهرباء ووسائل اتصال فى الوقت الذى يعطل فيه القصف المركز والمتواصل من عمليات الاغاثة الانسانية الضرورية والملحة .

ورغم مايبدو من حرص السلطات العراقية من جانب ، وقيادة القوات المتعددة الجنسيات من جانب آخر على التعتيم على الخسائر بين المدنيين لأسباب سياسية تخص كل منهما على حدة ، فقد كشفت التقارير الواردة للمنظمة من مصادر الفارين اللاجئين الى الدول المجاورة عن وقوع اضرار جسيمة للمدنيين فى العراق تقدر بالآلاف ، وقد أيدت ملاحظات بعض المراسلين الصحفيين هذه الأنباء . وفى الوقت نفسه استمر القصف العراق الصاروخى مصدراً لتعريض المدنيين للخطر ، وكذا التهديد العراق بوضع الأسرى فى مواقع استراتيجية . كما استمر تبادل الجانبين فى تدمير البنية الاقتصادية فى المنطقة . فضلا عما ينذر به مسار العمليات من كارثة بيئية يصعب تداركها .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان ، التى تعى تماما ــ أنه لايمكن الفصل بين النتائج وأسبابها ــ تؤكد من جديد على ضرورة الوقف الفورى لاطلاق النار ، واتاحة الفرصة لاستئناف الجهود السياسية على أساس المطلب الثابت بانسحاب العراق من الكويت . كما تدعو مجددا كافة الأطراف لاحترام اتفاقيتى جنيف الثالثة والرابعة ، والالتزام بالقواعد المتعلقة بحماية المدنيين ، والاغاثة ومعاملة الاسرى .

وتدعو لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة لتبنى عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط

كذلك وجهت المنظمة خطابا بنداء الى رئيس لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة بالمشاركة مع رابطة الحقوقيين الأمريكية ، والرابطة الدولية لحقوق الشعوب وتحريرها ، واتحاد المحامين العرب ، والمجلس الدولى للمعاهدات الهندية والرابطة البرلمانية للتعاون العربى الأوروبى ، والمنظمة الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز العنصرى .

ناشد النداء الحكومات لمضاعفة الجهد من أجل الايقاف الفورى للحرب ، على أساس الدعوة لمؤتمر من أجل الحل السلمى لمشاكل الشرق الأوسط باشتراك ممثلين لدول المنطقة ومنظمة التحرير الفلسطينية بهدف احلال السلام والأمن واحترام حقوق الانسان والاستقلال وحق تقرير المصير لبلدان وشعوب المنطقة . كما حث النداء الأطراف المتحاربة على الاحترام الكامل لاتفاقيات جنيف والبروتوكولات الاضافية الملحقة بها . وأعرب النداء عن أمل المنظمات الموقعة عليه فى أن تبذل الدورة الحالية للجنة حقوق الانسان كل ما فى وسعها لاقرار هذا الحل السلمى .

وتصدر نداء مع عدد من المنظمات غير الحكومية لوقف الحرب

كذلك أصدرت المنظمة نداء مشتركا مع كل من منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية ، واتحاد المحامين العرب ، ولجنة التنسيق العربية بين منظمات السلام ، وجمعية تضامن المرأة العربية ، واللجنة المصرية للتضامن الآسيوى الأفريقى من أجل وقف الحرب . فيما يلى نصه :

تتفاقم الحرب فى الخليج لتصل إلى مرحلة تدميرية خطيرة تهدد وتبدد القدرات العربية اقتصاديا وعسكريا ، خاصة فى العراق والكويت ، حيث تستنزف وتهدر الموارد البشرية والطبيعية والمادية ، بالاضافة إلى الكوارث البيئية التى لا يمكن التكهن بآثارها فى تلك البقعة من الكون وما يحيط بها . لقد بلغت الحرب فى زمن قياسى أمادا تتجاوز كل حسابات مسبقة . ويطرح معدل تصاعدها إحتمال استخدام أسلحة الإبادة الشاملة مما سيوقع العالم كله فى مخاطر لا يمكن التنبؤ بها أو التحكم فى متتالياتها .

وتلعب وسائل الاعلام دورا لا يتفق ومسئوليتها قبل الرأى العام المحلى والعالمى وذلك بتجميلها للحرب وتقديمها باعتبارها الوسيلة الوحيدة لحل النزاعات الاقليمية والدولية كما تبث الفرقة بين الشعوب لتخلق عداوات يصعب تصفية آثارها لأزمنة طويلة .

إننا نطالب بوقف هذه الحرب المهلكة على الفور ، وما يصاحبها من إعلام أسود لا يهيىء المناخ الضرورى لحل النزاعات بالطرق السلمية .

إن حالة من القلق الشديد قد أمسكت بكل شعوب العالم فهبت تطالب بالسلام ووقف الحرب .

ونحن الموقعين أدناه ، نقف مع كل تلك القوى من أى مكان فى العالم ، متوجهين بندائنا هذا إليكم ، نناشدكم أن تبذلوا كل ما فى وسعكم من جهد

[يتبع]

لوقف هذه الحرب التى تهدد البشرية جمعاء ، وخاصة شعوب المنطقة ، فى حاضرها ومستقبلها ، فى أمنها وسلامها وقدراتها التنموية .

ونعلن أن الخيار الذى نتمسك به مخرجا من تلك الأوضاع هو الحل السلمى التفاوضى بين الأطراف المعنية على أساس قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية والشرعية العربية .

والمنظمة المصرية لحقوق الانسان توجه نداء لوقف الحرب

كذلك أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الانسان بيانا فى ١٩٩١/١/٢٢ جاء فيه :

تتابع المنظمة المصرية لحقوق الانسان بانزعاج بالغ تطورات الحرب المندلعة فى منطقة الخليج واعمال الدمار الشامل الناجمة عنها والانعكاسات المترتبة على ذلك من اهدار وتهديد حق الحياة لملايين البشر (بينهم نحو مليون مصرى فى العراق وعدة ألوف أخرى فى الكويت) بما يهدد بمذبحة مروعة ، وتدمير البنية الاقتصادية لكل من العراق والكويت بدرجة تنذر بتدميرهما كليا ، ومتجاوزة بذلك الهدف المعلن وهو « تحرير الكويت » هذا فضلا عن الاستنزاف الهائل للموارد لعدد من دول المنطقة فى هذه الحرب الجهنمية بما له من انعكاسات سلبية مؤكدة على مختلف حقوق الانسان الاجتماعية والاقتصادية .

وتخشى المنظمة المصرية لحقوق الانسان من تفاقم هذا التهديد الهائل لحقوق الانسان مع اتساع نطاق الحرب بانضمام محتمل لأطراف جديدة لاعمال الحرب (اسرائيل وتركيا وحلف الاطلنطى) ، أو مع اللجوء لأسلحة الدمار الشامل (نووية وكيماوية) ، مع ملاحظة أن متوسط ماتتعرض له العراق كل يوم يساوى القوة التفجيرية للقنبلة الذرية التى القيت على هيروشيما .

وبناء على ذلك تناشد المنظمة المصرية لحقوق الانسان مختلف أطراف النزاع ، وكل القوى المحبة للسلام المحلية والدولية ، وعلى رأسها الأمم المتحدة ان تعمل من أجل الوقف الفورى لاطلاق النار واتاحة الفرصة لاستئناف جهود تسوية النزاع بالوسائل السلمية على اساس من احترام حق تقرير المصير للشعوب ، وهو المبدأ الأول فى مواثيق حقوق الانسان .

وتحذر من تأثير مناخ الحرب على حريات الرأى والتعبير

كما حذت المنظمة المصرية فى بيان لاحق لها بتاريخ ١٩٩١/٢/٢ من تأثير مناخ الحرب على حريات الرأى والتعبير فى مصر نتيجة لما يفرضه مناخ الحرب ، ووجود قوات مصرية فى ميدان القتال ، من اجراءات قانونية وادارية يمكن أن تؤدى الى تقييد الحريات الأساسية . وقد جاء فى البيان مايلى :

وتلاحظ المنظمة أن الاجراءات التى اتخذتها السلطات هى ذات طابع انتقائى ، فهى لا تنصرف الى حريات الرأى والتعبير بشكل عام ، بل هى موجهة ضد حق المعارضين للحرب فى التعبير عن رأيهم كما أن السلطات قد لجأت فى ذلك الى أساليب غاية فى القسوة (مثل المحاكمة العسكرية والاحتجاز فى السجون) مهما كانت وسيلة تعبير المعارضين للحرب عن رأيهم محدودة التأثير ، فى نفس الوقت الذى يتمتع فيه المؤيدون للحرب بحرية كاملة فى استخدام كافة الوسائل من التظاهر الى مختلف وسائل الاعلام الأساسية كالاذاعة والتليفزيون والصحافة القومية .

وتنوه المنظمة بأنها أعربت مرارا فى مناسبات مختلفة عن قناعاتها بضرورة احترام المتطلبات الخاصة للحفاظ على الأمن ، وخاصة فى مثل هذه الظروف العصيبة التى تمر بها المنطقة بأكملها ، ومع ذلك فإن المنظمة لا تعتقد بوجود تعارض بين خصوصية الحفاظ على الأمن فى ظل هذه المعطيات وبين احترام مبادىء حقوق الانسان كما وردت فى المواثيق الدولية والدستور والقانون المصريين . خاصة وان مصر ليست فى حالة حرب ، فإعلان الحرب يتطلب اجراءات معينة حددتها المادة ١٥٠ من الدستور

وفى هذا الاطار يأتى تعرض عدد من القيادات السياسية المعارضة والصحفيين فى بداية أزمة الخليج للمنع من السفر أو الاحتجاز فى مطار القاهرة دون مسوغ قانونى ، وتقديم اثنين من رؤساء صحف المعارضة وصحفية ثالثة الى المحاكمة العسكرية والتحقيق مع صحفي رابع بواسطة المدعى العسكرى والقاء القبض على ١٥ شخصا من أحزاب وتيارات سياسية مختلفة ، بسبب معارضتهم للحرب ، وبينهم الصحفى مجدى حسين عضو المنظمة المصرية لحقوق الانسان والنائب البرلمانى السابق ، ونائب رئيس تحرير جريدة الشعب والأمين العام المساعد لحزب العمل ، كما أشارت تقارير صحفية الى تعرض أحد المحتجزين للتعذيب .

وتعتقد المنظمة المصرية لحقوق الانسان ان مواد قانون العقوبات (المادتين ٨٠ جـ ، ١٠٢ مكرر) التى استندت اليها التحقيقات التى جرت مع بعض الأشخاص المقبوض عليهم تخالف روح المواثيق الدولية لحقوق الانسان والدستور المصرى .

وقد سبق أن طالبت المنظمة المصرية لحقوق الانسان ونقابة الصحفيين بضرورة اعادة النظر فى الأحكام الواردة فى قانون العقوبات المقيدة لحريات التعبير والرأى والغاء بعض هذه المواد — وبينها المادة ١٠٢ مكرر — لما تنطوى عليه هذه المواد من اهدار للحريات ، واستخدام عبارات مطاطة فى صياغتها ، يسهل توظيفها لقمع المعارضين .

والمنظمة المصرية لحقوق الانسان ، اذ تدين مختلف الانتهاكات التى أصابت المعارضين لحرب الخليج ، تناشد السلطات احترام الحريات العامة المنصوص عليها فى الدستور والقانون ووقف أى اجراءات تعسفية ضد المعارضين للحرب ، والافراج عن سجناء الرأى المحتجزين بسببها ، ووقف التحقيق مع المدنيين أو محاكمتهم أمام القضاء العسكرى ، واتاحة فرص متساوية لكافة الآراء للتعبير السلمى عن نفسها .

والرابطة التونسية لحقوق الانسان تنظم لقاء مع منظمات البحر المتوسط

كما أعلنت الرابطة التونسية لحقوق الانسان عن اعتزامها تنظيم «يوم من أجل السلام» وذلك بالعاصمة التونسية فى الثالث والعشرين من فبراير/شباط الحالى .

وقد وجهت الرابطة التونسية دعوة للمنظمة العربية لحقوق الانسان بهذا الشأن ، كما وجهت دعوات مماثلة لمنظمات حقوق الانسان ببلدان البحر الأبيض المتوسط العربية والأوروبية للمشاركة فى هذا الملتقى الذى يستهدف النظر فى دور المنظمات غير الحكومية لايقاف الحرب الدائرة فى الخليج وانعكاساتها على حركة حقوق الانسان .

.. و تطالب بوقف الحرب واحلال سلام عادل فى المنطقة

كما أعربت الرابطة التونسية لحقوق الانسان فى بيان أصدرته فى ١٩٩١/١/١٧ عن عميق حزنها وبالغ استيائها للخيار العسكرى للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ، وحملت الولايات المتحدة الأمريكية مسئولية الدمار الذى سيلحق بكامل المنطقة . وأشادت الرابطة بموقف القوى المناهضة للحرب فى الغرب وطالبت كل قوى السلام فى العالم بحشد جهودها لايقاف هذه الحرب واحلال سلام عادل ومتوازن ومتكامل فى الخليج ومنطقة الشرق الأوسط .

.. وتشجب استخدام العنف فى مواجهة أشكال التعبير عن الموقف من الحرب

كما أصدرت الرابطة التونسية بيانا ثانيا فى ١٩٩١/١/٢٥ أكدت فيه موقفها الثابت فى دعم الشعب العراق فى مواجهة العدوان عليه ، ومطالبتها الحازمة لوقف الحرب المدمرة التى تستهدف بالأساس تحطيم قدراته تحت غطاء أممى ورفضها التام للاستعمال الانتقائى للشرعية الدولية .

كما عبرت عن شجبها للتجاوزات الخطيرة التى وقعت ابان تفريق المظاهرة التى نظمتها الأحزاب السياسية يوم ١٩٩١/١/٢٤ وادانتها على وجه الخصوص استعمال العنف ضد قادة الأحزاب السياسية وبقية المتظاهرين وطالبت بتمكين كل فئات الشعب من حقها فى التعبير عن مواقفها ومشاعرها فى مظاهرات اتضح إلى حد الآن قدرة الشعب على قيادتها بصفة مسؤولة . وأعربت عن اعتقادها بأن خطورة الوضع الراهن تتطلب تجاوز الخلافات السياسية الثانوية وتوحيد جهود كل القوى فى اطار التعددية الحقيقية وحوار سياسى جدى خارج الأطر والحلول الأمنية وذلك لتمتين الجبهة الداخلية تحسبا لكل تطور خطير قد يمس بسلامة البلاد وأمنها .

.. وتعرب عن تقديرها ودعمها لمواقف التضامن مع الشعب العراقى

كما سجلت الرابطة التونسية لحقوق الانسان فى بيان لاحق بتاريخ ١٩٩١/٢/١ تقديرها للتضامن المطلق للشعب التونسى مع الشعب العراق المُعرض لعملية تدمير واسعة النطاق . وأعربت عن ارتياحها لما ورد عن رئيس الدولة فى خطابه يوم ١٩٩١/١/٢٦ من إدانة الحرب وتضامن تونس حكومة وشعبا مع شعب العراق وضرورة التحرك لمعارضة الحرب فى الخليج واحلال سلام عادل وشامل ، وأعلنت عن دعمها لهذه المواقف والتزامها بمواصلة حشد الجهد لمناصرة الشعب العراق .

ودعت الرابطة إلى ضرورة التعجيل بتنقية المناخ السياسى وتوسيع مجال الحريات وتنشيط الحوار الوطنى من أجل ترسيخ الخيار الديمقراطى .

والمنظمة المغربية لحقوق الانسان تطالب بالوقف الفورى للحرب

كذلك أصدر المجلس الوطنى للمنظمة المغربية لحقوق الانسان بيانا فى ١٩٩١/٢/٩ أشار فيه إلى أن الحرب التى شنتها الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تجاوزت ضراوتها كل النزاعات العسكرية التى شهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية ، وسبقها فرض حصار لم يسبق له مثيل شمل المواد الغذائية بما فيها حليب الأطفال والأدوية .

وأكد البيان أن هذه الحرب لا تمت فى شىء للمشروعية الدولية ، وان ما تذرعت به قوى التحالف الدولى من تنفيذ مزعوم لمقررات الأمم المتحدة ما هو إلا محاولة فاشلة للتضليل . وأوضح البيان فى هذا الصدد أن الأمم المتحدة لم تقرر القيام بعمليات عسكرية مباشرة ضد العراق ، وهى عمليات يجب أن تخضع إلى شروط ينص عليها الميثاق ومن بينها على الخصوص أن تكون القوات تحت الاشراف الفعلى لهيئة الأركان التابعة للأمم المتحدة .

كما أشار إلى أن قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ الذى أباح استعمال « كل الوسائل الضرورية » كان فى شكله ومضمونه سابقة خطيرة لا يوجد لها مثيل من بين مقررات المنتظم الدولى . كما أعرب عن الاعتقاد بأن القرار المذكور لا يبرر الهجوم العسكرى ضد الشعب العراق والحاق الدمار الشامل بمقدرات بلاده وتجويع ابنائه وابادة سكانه ومحاولة محو حضارته ، والضرب بعرض الحائط بكل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التى تتعلق بحماية السكان المدنيين أثناء الحرب وبحقوق الانسان الاجتماعية والاقتصادية وصيانة البيئة .

وطالب البيان بالوقف الفورى للحرب ورفع الحظر المفروض على المواد الغذائية والطبية للعراق ، وتحمل الدول المشاركة فى الحرب مسئولية استمرار الحرب والنتائج الفعلية المترتبة عليها ، كما أكد ضرورة ايجاد حل لكل النزاعات بين الدول العربية بالطرق السلمية ودون تدخل القوى الأجنبية ، كما طالب بجلاء كل القوات والأساطيل الأجنبية عن المنطقة العربية .

كما ندد البيان بالمضايقات التى تعرقل حق التظاهر السلمى بالمغرب والممارسات اللاانسانية التى بوشرت ضد المواطنين الذين عبروا تلقائيا عن تضامنهم مع الشعب العراق ، وطالب بوضع حد للمتابعات والاعتقالات التى جرت فى هذا الشأن والغاء الأحكام الصادرة ضدهم .

والمنظمات المغاربية تصدر بيانا مشتركا يطالب بوقف الحرب والتطبيق النزيه والمتوازن للشرعية الدولية

كذلك اجتمعت فى الجزائر يوم ١٩٩١/٢/١٢ الرابطة التونسية لحقوق الانسان والمنظمة المغربية لحقوق الانسان بدعوة من الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان للتشاور فيما بينها حول الوضع فى الخليج وانعكاساته على شعوب الأمة العربية .

وقد أعرب البيان الصادر عن المنظمات الثلاث عن تقديره للتضامن الواسع لشعوب المغرب العربى مع الشعب العراق الشقيق ، وأدان بشدة القصف العشوائى المسلط ضد المدنيين بالمخالفة لاتفاقية جنيف الرابعة .

كما أدان البيان تهميش الجمعية العامة للأمم المتحدة التى استعملت كمظلة للحرب وأدان على وجه الخصوص الاستعمال التوظيفى لجهاز مجلس الأمن لتحقيق الأغراض الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية .

وطالب البيان بوقف هذه الحرب المدمرة على الفور وفتح مفاوضات حقيقية لإحلال السلم العادل فى كامل المنطقة ، وذلك بتطبيق نزيه ومتوازن للشرعية الدولية ، يضمن لكل شعوبها وعلى رأسها الشعب الفلسطينى الحق فى الاستقلال وتقرير المصير .

كما دعا البيان كل القوى الديمقراطية ومناضلى حقوق الانسان فى العالم إلى التصدى لهذه الحرب والمطالبة بوقفها فوراً .

وطالب البيان الحكومات المغاربية بتكثيف العمل الجدى المشترك للمسارعة فى تحقيق الوحدة المغاربية ، وبإطلاق الحريات الفردية والجماعية ، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين وسجناء الرأى والاعتراف الحقيقى بالتعددية الديمقراطية ضمانا لتجنيد كل القوى لبناء مغرب الديمقراطية وحقوق الانسان .

مصر : تعزيز حرية الصحافة يتطلب اصلاحا ديمقراطيا شاملا

تحت شعار « الصحافة المصرية : الواقع والمستقبل » نظمت نقابة الصحفيين المؤتمر العام الثانى للصحفيين المصريين فى الفترة من ١٢ ــ ١٤ يناير ١٩٩١ ، بهدف البحث الجاد فى جذور المشاكل التى تواجهها الصحافة المصرية والصحفيين العاملين بها من أجل الوصول الى صحافة اكثر ديمقراطية واستقراراً واصدق تعبيرا عن الواقع السياسى والاجتماعى .

اكدت الأوراق المقدمة والمناقشات التى دارت خلال هذا المؤتمر والتوصيات التى انتهى اليها ان معالجة هموم ومشكلات الصحافة المصرية على صلة وثيقة بترسيخ الديمقراطية والحريات العامة فى البلاد وفى هذا السياق فقد كان من الطبيعى ان يتصدر برنامج اعمال المؤتمر قضايا التطور الديمقراطى فى مصر ودور الصحافة فى ترسيخ القيم الديمقراطية فى المجتمع ، وقوانين الصحافة والمطبوعات والحاجة الملحة الى تعديلها فى اطار رؤية شاملة لمستقبل البلاد فى ظل نهج ديمقراطى ، والقوانين الاستثنائية المقيدة للحريات وانعكاساتها على الصحافة المصرية ، جنبا إلى جنب مع القضايا المتعلقة بأوضاع المؤسسات الصحفية القومية ، ومشكلات الصحافة الحزبية والصحافة المتخصصة والاقليمية فضلا عن مشكلات العمل النقابى .

وقد اشار التقرير المقدم من اللجنة التحضيرية للمؤتمر الى انه لا احد ينكر ان هناك مساحة ديمقراطية تتحرك من خلالها الصحف الحزبية وايضا الصحف القومية لكنه اكد فى نفس الوقت الى انه لم يعد من المقبول حرمان بعض القوى السياسية الفاعلة من حقها فى التعبير عن نفسها ، أو استمرار القيود امام اصدار الصحف ، كما لم يعد مقبولا كذلك ان تستمر مجموعة القوانين التى ظهرت فى ظروف استثنائية والتى تحاصر العمل الصحفى وتنتقص من الحريات مشيرا الى ان هذه القوانين وان كانت لاتستخدم الآن ، فإن ذلك يطرح التساؤل بشأن ضمانات عدم استخدامها مستقبلا . ولاحظت بعض الأوراق التى جرت مناقشتها انه برغم مايكفله الدستور من حرية التعبير والرأى والنشر وحظر الرقابة على الصحف فإن القوانين المنظمة لهذه الحريات قد ابتكرت العديد من الوسائل التى تقيد حرية الرأى والتعبير وتفرغ مبادىء الدستور من الكثير من محتواها .

ويشار فى هذا الصدد الى قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بما انطوى عليه من تقييد حرية اصدار الصحف ، وبما منحه للمجلس الأعلى للصحافة ــ الذى تتشكل غالبية أعضائه بالتعيين ــ من صلاحيات واختصاصات رقابية وتشريعية وقضائية وتنفيذية تكفل هيمنة الدولة على الصحافة وتوجيهها والتدخل فى شؤونها . فضلا عما أتاحه من إحكام السيطرة على المؤسسات الصحفية القومية بتعيين رؤساء التحرير ورؤساء مجالس الادارات .

كما يشار أيضا الى قانون العقوبات الذى افرد بابا كاملا لجرائم الصحافة والنشر إنطوى بدوره على قيود شديدة على الصحفيين واصحاب الرأى وتضمن المعاقبة على الآراء التى يمكن ان توصف بأنها تحريض على كراهية نظام الحكم وازدرائه او اهانة السلطات أو البرلمان او اثارة الرأى العام او اهانة رؤساء الدول ، ومعظمها مسائل تقديرية .

ويشار كذلك الى مجموعة القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات وفى مقدمتها قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى وقانون حماية القيم من العيب وقانون الاحزاب السياسية ، وفوق ذلك قانون الطوارىء الذى يجيز ضبط ومصادرة الصحف واغلاقها . وبمقتضى هذه القوانين فقد بات من المتاح محاكمة أصحاب الرأى أمام محاكم أمن الدولة طوارىء أو محاكم القيم فضلا عن استحداث المساءلة السياسية امام المدعى الاشتراكى الذى لديه صلاحية مصادرة الأموال والتحفظ على الأشخاص واستبعادهم من الترشيح للانتخابات النقابية والمؤسسات الصحفية .

وقد ناقش المؤتمر مشكلات الصحافة الحزبية التى تعانى ــ الى جانب القصور فى التمويل والكوادر الصحفية والادارية ــ من صعوبة الحصول على المعلومات فى ظل التفرقة التى تقيمها السلطة والادارة الحكومية ، بينها وبين الصحف القومية من حيث تسهيل الحصول على المعلومات حيث يتعامل معها عديد من الجهات باعتبارها « اوكاراً معادية » ، كما تعانى أيضا من التوسع الهائل فى قرارات حظر النشر فى موضوعات تهم الرأى العام ، ويحجب عن الصحف الحزبية التسهيلات الائتمانية التى يجرى تقديمها للصحف القومية كما ان سيطرة الصحف الحكومية على الاعلان قد ادت بدورها إلى مضاعفة المشاكل المالية للصحف الحزبية .

كما اشارت بعض الأوراق الى القيود القانونية على حق اصدار الصحف المتخصصة ودعت على وجه الخصوص الى اسقاط قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذى يحكم قبضة الدولة على الجمعيات الأهلية ولايسمح لها بأن تصدر صحفا تعبر عن آراء مخالفة .

وقد انتهى المؤتمر الى اصدار العديد من التوصيات الهامة تضمنت الغاء كافة القوانين والأوضاع الاستثنائية التى تحد من الحريات العامة والفردية وخاصة مايتعلق منها بحرية التعدد الحزبى أو مايمس استقلال النقابات والمنظمات الديمقراطية أو مايتعلق بحرية الرأى والعقيدة ، واطلاق حرية اصدار الصحف ، وتأكيد ولاية نقابة الصحفيين وحدها على اعضائها والغاء كل ما يتعارض مع ذلك فى قانون سلطة الصحافة وخاصة سلطة المجلس الأعلى للصحافة فى التحقيق مع الصحفيين وتحريك الدعوى التأديبية اكتفاء بالنقابة والقاضى الطبيعى ، والغاء كافة صور الرقابة على النشر والمطبوعات والابداع الفكرى والفنى مالم تمس الآداب العامة ، واعادة الصحف والمطبوعات المصادرة أو الملغاة أو المعطلة . كما طالب المؤتمر بتعديل المواد المغلظة للعقوبة على حرية الصحافة والرأى والنشر والمتضمنة بقانون العقوبات ، وضرورة الالتزام بما نص عليه القانون من عدم حبس الصحفيين احتياطيا على ذمة جرائم الرأى والنشر ، مع عدم جواز التحقيق مع المتهمين فى قضايا الرأى والفكر الا بمعرفة جهة قضائية وطبقا للقانون العام . وطالب كذلك بإطلاق حق استقاء وتداول ونشر واذاعة المعلومات وازالة كافة الموانع القانونية والادارية والاجرائية التى تحول دون تكافؤ الفرص بين الصحف القومية والحزبية وتعوق تمتع المواطن المصرى بحقه فى الاعلام طبقا لما نصت عليه مواثيق حقوق الانسان ، وضمان الحق القانونى والسياسى لكافة القوى السياسية والاجتماعية التى تقبل الشرعية وتعمل فى ظلها لإصدار صحفها والتعبير الحر عن رأيها .

الصومال على أعتاب مرحلة جديدة
المنظمة تدعو قادة الصومال الجدد لتجاوز الجراح والتطلع إلى المستقبل

وضعت التطورات الأخيرة فى الصومال نهاية مأساوية لحكم طالما عصف بالحقوق والحريات ، واختار إراقة الدماء حتى آخر لحظة . فبعد شهر كامل من بدء القتال فى مقديشو يوم ٢٨ ديسمبر / كانون أول ١٩٩٠ راح ضحيته الآلاف من أبناء الشعب الصومالى ، سيطرت قوات المؤتمر الصومالى الموحد ، المعارضة ، على العاصمة الصومالية ، وأعلنت سقوط النظام وتنصيب رئيس جديد للجمهورية هو السيد على مهدى محمد ورئيسا جديدا للوزراء هو السيد عمر عرتة غالب .

لم يأت سقوط النظام الصومالى المنهار مفاجئا لأى من المراقبين ، فعبر سنوات طويلة ، تقلب النظام الصومالى بين نظم سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة ، اختلفت فى أشياء عديدة لكنها اتفقت جميعها فى سمة محددة هى تركيز السلطة فى قبضة شريحة اجتماعية / قبلية محدودة ، وتغييب كل الحقوق والحريات الجماعية والفردية ، ومواجهة كل أشكال المعارضة بأقصى درجات العنف . وعبر السنوات عزز النظام البنية التشريعية القمعية بسلسلة من القوانين والمؤسسات ، وأقام نظاما قضائيا استثنائيا حظى بسمعة بالغة السوء فى محاكماته ، وغلظة مفرطة فى أحكامه ، وزج بالآلاف من معارضيه فى سجون حظيت بدورها بشهرة واسعة فى التعذيب وسوء المعاملة .

ومع اتساع نطاق المعارضة ، ولجوئها للسلاح ، منذ العام ١٩٧٨ وبخاصة فى الاقليم الشمالى اكتسبت ممارسات النظام المنهار طابعا عنصريا وبخاصة تجاه قبيلة اسحق ثم امتد ذلك لقبائل أخرى ، وارتكب مالا يحصى من جرائم الحرب التى وصلت فى بعض المدن وحيال بعض القبائل الى مايكاد ينطوى على مدلول ابادة الجنس . وبلغت استهانة النظام بحقوق المواطنين الاستعانة بطيارين مرتزقة من النظام العنصرى فى جنوب افريقيا لشن غارات على مواقع تجمع المعارضة . وخلال سنوات الحرب الأليمة بلغ عدد الضحايا عشرات الآلاف بين قتيل وجريح ، وتقدر بعض مصادر حقوق الانسان عدد القتلى حتى بداية العام ١٩٩٠ بأكثر من ستين ألفاً .

وقد حاولت المنظمة العربية لحقوق الانسان ، عبر سنوات عملها فتح قناة حوار مع النظام الصومالى سواء حول الاطار العام لحقوق الانسان أو حول حالات محددة ، كما حاولت أكثر من مرة ايفاد وفد من المنظمة للالتقاء والقادة الصوماليين ، سواء منفردة أو بالتعاون مع منظمات أخرى ، لكن الحكومة الصومالية أصمّت آذانها عن كل نداء ولم تستجب سوى مرة واحدة لجهود المنظمة ، وغيرها من الهيئات والمنظمات الوطنية والعربية والدولية فى تخفيف حكم بالاعدام كان قد صدر بشكل فجائى عن محكمة أمن الدولة بحق مجموعة من القادة السياسيين والبرلمانيين فى ١٩٨٧ من بينهم السيد عمر عرتة غالب ، حيث خففت السلطات الحكم عليه من الاعدام الى الاقامة الجبرية وأطلقت سراحه فيما بعد .

أما الاطار الاعلامى الذى تحركت فيه المنظمة فى تقاريرها ونشراتها فكان ينطلق من أن طبيعة أزمة حقوق الانسان فى الصومال ترتبط بأمرين : **الأول** هو طبيعة الاطار القانونى والمؤسسى الذى يتيح سلطة مطلقة لأجهزة الحكم تغرى باساءة استخدام السلطة ، فى غياب التوازن بين السلطات ، ومشاركة الرأى الآخر ، ووجود ترسانة من التشريعات الاستثنائية ونظام قضائى استثنائى يبعد بحكم تكوينه عن الحيدة والاستقلال . **والثانى** هو انعكاسات الحرب الأهلية التى تعدت عشر سنوات . كما خلصت المنظمة فى تقاريرها إلى ان استمرار السلطة الصومالية فى تجاوزاتها لما يقضى به الدستور الصومالى والمواثيق الدولية لحقوق الانسان ، قد أدى بها الى طريق مسدود لن يجدى فيه تصعيد الموقف أو اتخاذ بعض الاجراءات لامتصاص السخط الشعبى ، وأن الأمر بات يتطلب وبالحاح ، مراجعة شاملة من قبل السلطات الصومالية لمنهجها تجاه حقوق الانسان قبل فوات الأوان .

ولقد سارعت المنظمة فى أعقاب التطورات الأخيرة الى الكتابة للقادة الصوماليين الجدد . وناشدتهم العمل على تجاوز الجراح وعدم الوقوع فى اسر الماضى والتطلع للمستقبل .

أوضحت المنظمة فى خطابها للقادة الصوماليين ان الاستجابة لدواعى الانتقام قد تشفى الصدور ، ولكنها تعرقل الطريق الى بناء المستقبل الذى ينشدونه وتنشده ، والقائم على احترام الحقوق والحريات الأساسية للانسان ، وأنه إذا ماكان يتعين محاسبة المسئولين عن محنة الصومال ، أن تتم هذه المحاسبة وفق الأصول الدستورية والقانونية التى حجبوها عن معارضيهم ، والتى أفضت فى نهاية الأمر الى السقوط والهوان .

نبهت المنظمة فى خطابها للقادة الصوماليين ، الى المخاطر التى تراها فى المرحلة المقبلة ، والتى قد تلوح نتيجة لتفاوت الأدوار فى مقاومة النظام السابق وتحقيق النصر النهائى عليه ، أو الطابع العشائرى والقبلى الذى فرضته ظروف الحرب على البنية التنظيمية للقوى السياسية أو نتيجة لمواقع المعارضين بين الداخل والخارج . وناشدت المنظمة القادة الصوماليين أن يفسحوا لهذا التنوع الطبيعى أكبر قدر من اتساع الصدر ، لتجنب نزاعات قد تؤثر على الانجاز الذى تحقق بعد عناء وتضحيات جسيمة .

أما النقطة الأخيرة التى أثارتها المنظمة فى خطابها للقادة الصوماليين ، فهى الدعوة لاستخدام السلطات التى تجمعت في أيديهم فى العمل ــ دون انتظار ــ لحسم المطالب التى سبق وانعقد عليها الاجماع الوطنى بالغاء كل التشريعات الاستثنائية والمؤسسات غير الدستورية التى عرقلت مسار حقوق الانسان وفى مقدمتها قانون سلطة الاعتقال ، الذى يجيز الاعتقال الادارى دون محاكمة لأجل غير محدود وقانون تأسيس جهاز أمن الدولة الذى يجيز أيضا احتجاز الأشخاص المشتبه فى تورطهم فى أعمال معادية لأمن الدولة لأمد غير محدود كذلك لحين النظر فى قضاياهم . وأوضحت المنظمة أن هذا النداء وإن كان يعد من نافلة القول لقادة أعلنوا منذ اللحظة الأولى عن ايمانهم بالحريات وحقوق الانسان الا أن المقصود به تفادى الخبرة السلبية التى أحبطت نوايا طيبة فى ظروف مماثلة فى السودان وغيره .

وفى ختام خطابها للقادة الصوماليين أعربت المنظمة عن استعدادها لايفاد بعض خبرائها ومستشاريها للتعاون مع أقرانهم من رجال القانون الصوماليين ــ إذا ما رأت القيادة الصومالية فى ذلك مايفيد ــ فى خدمة الاهتمام المشترك فى تعزيز وحماية حقوق الانسان فى الصومال .

اللجنة المعنية بحقوق الانسان تناقش تقرير الأردن عن التعليم والثقافة

عقدت اللجنة المشار اليها اعلاه والتابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة دورتها الخامسة من ٢٦ نوفمبر / تشرين الثانى الى ١٤ ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٠ فى مقر الأمم المتحدة فى جنيف للنظر فى التقارير الدورية المقدمة من الدول المصادقة على العهد حول الاجراءات التى اتخذتها لتطبيق الحقوق المنصوص عليها فيه والتقدم الذى حققته .

حضر اجتماع اللجنة عن المنظمة العربية لحقوق الانسان الاستاذ اديب الجادر رئيس المنظمة والدكتور فاروق برتو .

وفى بداية الاجتماع اعلن رئيس اللجنة ان كلا من حكومات افغانستان واليمن وكوريا الديمقراطية وايران طلبت تأجيل بحث تقاريرها لأسباب مختلفة منها تعذر حضور ممثليهم للاجتماع ، ثم لحقت بهم سوريا بعد ذلك ، وقد اعرب اعضاء اللجنة عن استغرابهم وقلقهم للتلكؤ المتكرر من بعض الدول فى تقديم تقاريرها الى اللجنة وبحثها معها وهى شروط ملزمة لكل دولة انضمت الى العهد ، وبعد نقاش طويل قررت اللجنة ان تقوم مستقبلا ببحث تقارير الحكومات التى تدرج للمرة الثالثة فى جدول اعمالها بغض النظر عن حضور ممثل عن الحكومة المعنية أو عدمه .

ولاشك ان هذه التعقيدات الناجمة عن عدم التزام بعض الدول ، واكثرها للأسف من البلدان النامية ، بالعهود الدولية التى انضمت اليها بصورة طوعية ، تسبب احراجا لتلك الدول يجدر تفاديه فى المستقبل اذ يدلل على العجز وعدم الجدية وضعف الاهتمام بمواضيع انسانية اساسية تحظى اليوم باهتمام ومتابعة الرأى العام العالمى ووسائل الاعلام . ومن الانصاف ان نذكر ان طلب اليمن تأجيل تقريرها له مبرره بعد قيام الوحدة اليمنية اذ ان التقرير المقدم اختص بجمهورية اليمن العربية فقط بينما تقوم النية على تقديم تقرير اليمن الموحدة . كما ان ايران سحبت طلبها بتأجيل بحث تقريرها على اثر الانتقادات التى وجهتها اللجنة وابدت استعدادها لبحثه .

وقد مثل الحكومة الأردنية فى الاجتماع السيد السفير شرف ، سفير الأردن لدى هيئة الأمم المتحدة فى جنيف والسيد مطالقة ، وقام السفير شرف بتقديم تقرير حكومته الى اللجنة بصورة موجزة واكد ان الحكومة الأردنية قامت باجراءات هامة لضمان تمتع شعبها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالاضافة الى الحقوق السياسية ، وان التعليم فى الأردن حقق تقدما كبيرا فى العشرين سنة الأخيرة واشار بصورة خاصة الى تزايد عدد الجامعات فى الأردن ، كما ذكّر ان الحالة فى الأردن قد تأثرت الى حد خطير بالأحداث الأخيرة فى الخليج واستند فى ذلك الى تقرير الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة الذى اوفد الى الأردن مؤخرا .

وقد اعتذر السفير الأردنى عن أنه سيجد صعوبة فى الاجابة على الاسئلة التى وجهتها له اللجنة بصورة تحريرية حول تقرير حكومته اذا انه لم يتسلمها الا صباح يوم الاجتماع . وهنا اعرب اكثر اعضاء اللجنة عن استغرابهم واسفهم لما افاد به من عدم تسلمه الأسئلة رغم أنها ارسلت بصورة رسمية الى ممثلية الحكومة الأردنية لدى الأمم المتحدة فى جنيف قبل مايقارب الشهر من موعد الاجتماع . وارتأت اللجنة ان توجه اسئلة وملاحظات شفوية الى الوفد الأردنى لبحث ومناقشة ما اثار اهتمامها فى التقرير على ان تعزز ردود الوفد بتفاصيل تحريرية من قبل الحكومة الأردنية حسب الحاجة .

اعربت اللجنة أولا عن ارتياحها وتقديرها لما جاء فى المعلومات الاحصائية والمؤشرات المتوفرة لدى الأمم المتحدة من ان الأردن يحتل مرتبة عالية فى مجال التعليم ، ولكنها لاحظت ان التقرير يورد النواحى الايجابية فقط ويتجاهل الصعوبات والمشاكل التى تواجه سير وتقدم التعليم والثقافة فى الأردن والتى يتحتم وجودها فى أى بلد كان .

وقد اعترف السفير الأردنى ان هناك مشاكل تعود فى الأساس الى نقص الموارد المادية والى تدنى رواتب المعلمين والمدرسين مما كان يتوجب ذكره فى التقرير . واضافت اللجنة أن مجرد ذكر الأسس الدستورية ووصف السياسة التعليمية للحكومة لايعطى اللجنة صورة واضحة لحالة التعليم والثقافة فى الاردن ولذلك يتعذر على اللجنة التوصل الى تقييم نهائى للتقرير قبل تسلم ردود الحكومة الأردنية على الأسئلة التى وجهتها اليها اللجنة .

ثم قام اعضاء اللجنة بتوجيه اسئلة وملاحظات شفوية تتعلق بما ورد فى التقرير من ان مالايقل عن ٣٠٪ من مقاعد الدراسة فى الجامعات مخصصة لأفراد القوات المسلحة وقوات الأمن وعائلاتهم ، وعن تطبيق توصية اللجنة الخاصة بفلسطين والأراضى العربية المحتلة فى مجلس النواب الأردنى بتوفير التعليم على كافة مستوياته للطلاب من قطاع غزة المحتل ، وعن درجة المساواة بين الاردنيين والفلسطينيين فى فرص التعليم ، وعن توفر تلك الفرص لبعض الفئات المعرضة للمصاعب بسبب العرق أو العجز البدنى أو التخلف العقلى أو الفقر المدقع ، وعن المقاييس المتبعة فى اختيار الكتب المدرسية المقررة ومدى تأثرها بالعوامل السياسية والاجتماعية السائدة ومن هى الجهة المسؤولة عن اختيار تلك الكتب ومن يقوم باعدادها ، وعن مدى نجاح الخطة التعليمية المتبعة فى خفض مستوى الأمية بين الكبار ، وعن نسبة الأمية وتوزيعها على مجموعات السن المختلفة ، وعن مشاركة السكان والهيئات الاجتماعية فى عملية التعليم بمراحلها المتعددة ، وعن نسبة المستفيدين من التعليم من اللاجئين بالقياس الى مجموع السكان فى البلاد . كذلك استفسرت اللجنة عن شروط القبول فى الجامعات الأردنية وعن نسبة الأطفال فى السن الدراسية الذين لايترددون على المدارس .

وقد رد السفير الأردنى مزودا اللجنة بتفاصيل المعلومات المتوفرة لديه حول الأسئلة والملاحظات المثارة . فقال ان اضطرار حوالى ١٠٠ ألف اردنى على العودة الى البلاد بسبب ازمة الخليج يتطلب توفير التسهيلات الدراسية والتعليمية للأطفال والشباب منهم ويثير بذلك مشاكل مقلقة للبلاد . واكد ان لاتمييز هناك فى التعليم بين من هم من اصل فلسطينى أو أردنى أو الوافدين من منطقة غزة المحتلة وان وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة تدير بنجاح المدارس المجانية المخصصة للفلسطينيين الساكنين فى الضفة الشرقية . ان اختيار واعداد الكتب المدرسية يتم بصورة منظمة تكفل نوعيتها الجيدة ولاتخضع هذه العملية للتدخل أو التأثير السياسى أو الدعائى . وذكر أن الأردن لايواجه مشكلة الأمية بين الذكور ولكن الأمية مازالت اكثر انتشارا بين النساء . وفى نهاية الاجتماع وعد ممثل الحكومة الأردنية بارسال ردود حكومته التحريرية على اسئلة اللجنة فى وقت قريب جدا مؤكدا رغبة حكومته فى استمرار التعاون مع اللجنة .

أحداث منتصف ديسمبر المؤسفة
فى تقرير من المغرب

تابعت **المنظمة العربية لحقوق الانسان** بقلق واهتمام بالغين أحداث منتصف ديسمبر المؤسفة فى المغرب والتى راح ضحيتها العشرات من القتلى والجرحى ، واعتقل فى أعقابها اكثر من مائتى شخص واجه معظمهم محاكمات عاجلة ، انتهت بأحكام مغلظة بالسجن والغرامة لعشرات من الأشخاص .

وكانت المنظمة العربية قد ضمنت نشرتها الأخيرة تقريرا عاجلا حول هذه الأحداث أوضحت فيه ان هذه التطورات تنبع من تراكم انتهاكات حقوق الانسان فى المغرب وبخاصة فى مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والنقابية ، كما اشارت الى تسويف السلطات المغربية فى حل هذه المشاكل ووجهت الدعوة اليها لاجراء مراجعة شاملة لضمانات حقوق الانسان .

كما اصدرت **المنظمة المغربية لحقوق الانسان** بلاغا حول هذه الأحداث فى ١٧ ديسمبر ١٩٩٠ . أوضحت فيه ان هذه الأحداث علاوة على ارتباطها الوطيد بالازمة الاجتماعية وعدم التقيد بالمثل والديمقراطية فانها نتاج لتهميش القانون وللقطيعه القائمة بين المجتمع المدنى والمؤسسات العمومية ، وأن توجها سلميا فى الوضعية الراهنة يقتضى طى صفحة قمع الحريات بصورة نهائية وارساء دعائم الديموقراطية ودولة القانون .

وقد اصدرت المنظمة المغربية لحقوق الانسان تقريرا « اوليا » حول تلك الأحداث فى ٩ يناير ١٩٩١ نتعرض فيما يلى لأهم النقاط الواردة به .

تنفيذا لقرار مكتبها الوطنى المؤرخ فى ١٧ ديسمبر ، أوفدت المنظمة المغربية لحقوق الانسان لجنة للبحث الى فاس وطنجة والقنيطرة ، قصد الاتصال بكل الجهات المعنية بالأحداث التى عرفتها هذه المدن ومحاولة جمع كل العناصر الموضوعية التى من شأنها أن تساعد على معرفة الحقيقة . وقد باشرت اللجنة مهمتها وأجرت لقاءات مع بعض المسؤولين النقابيين وهيئات المحامين والسلطات الادارية والقضائية لكنها لم تتمكن من الاتصال بالسيد العامل (المحافظ) أو أحد مساعديه فى مدينة طنجة رغم تقديم الطلب لهذا الغرض عدة مرات طيلة يومين . كما ان السيد وكيل الملك بالقنيطرة لم يستقبل اللجنة .

وتلاحظ المنظمة بصفة عامة أن السلطات المحلية اتخذت موقفا سلبيا من مساعى المنظمة . بيد أنه ، يحق للمكتب الوطنى للمنظمة المغربية لحقوق الانسان ان يستخلص من التقارير التى توصل بها الى الآن العناصر التالية :

فيما يتعلق بموقف السلطات من الاضراب : لقد تأكد من خلال الاتصالات ومن بعض الوثائق انه مورست ضغوط عديدة ومتنوعة من لدن السلطات العمومية قصد عرقلة الاضراب فى القطاع العمومى وكذا فى القطاع الخاص الصناعى منه والتجارى وقطاع الخدمات . وجندت بصفة عامة وسائل الادارة لإفشال الاضراب ، الذى سبق للحكومة فى بلاغها الأول ان تنكرت لمشروعيته خلافا لما أقره الدستور . ولقد نشأ عن كل ذلك توتر عام ، لعب دورا مهما فى اندلاع الأحداث .

فيما يتعلق بالأحداث : لقد استعملت الأسلحة النارية ازاء المتظاهرين فى مدينتى فاس وطنجة ، دون ان تتقدم السلطات الى الآن بأية توضيحات حول ظروف استعمال تلك الأسلحة ، وان استعمال بعض الأشخاص فى مدينة فاس للعصى أو القطع الحديدية أو الرمى بالحجارة أو حتى اضرام النار فى بعض الحالات ، لايعطى الحق للقوة العمومية فى مواجهتهم بالأسلحة النارية . وهكذا فان السلطات العمومية تكون قد خرقت بصفة سافرة الحقين الأساسيين فى الحياة والسلامة الجسمانية ، وخالفت علاوة على ذلك مدونة القواعد المتعلقة بسلوك المكلفين بانفاذ القانون ، وهى مدونة صادقت عليها الأمم المتحدة بقرار صادر بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧٩ .

اما فيما يخص المصابين من قتلى وجرحى ، فقد تأكد خلال البحث ان هذا العدد يفوق بكثير مما روجته وسائل الاعلام الرسمية . كما ثبت ان عددا مهما من المصابين بجروح لم يلجأوا الى المستشفيات قصد العلاج ، خشية الاعتقال والمتابعة . ولقد تأكد ان الجرحى المتواجدين بالمستشفيات محروسون كلهم من طرف رجال الأمن وان بعض المتهمين قدموا للمحاكمة قبل علاجهم أو شفائهم .

فيما يتعلق بالمحاكمات : تبين من الظروف التى قدم فيها مئات المواطنين الى القضاء ، أن كثيرا من محاضر الضابطة القضائية اعدت بغض النظر عن توفر الحد الأدنى من القرائن اللازمة لاجراء المتابعة ، وقدم المتهمون حسب مسطرة التلبس فى حين أن الشروط القانونية لهذه الحالة لم تكن متوفرة . كما ان تكوين هيئات للحكم فى الغرف الجنائية التابعة لمحاكم الاستئناف تم باستعجال مفرط ، دون احترام لمقتضيات القانون . وقد برز هذا الاستعجال كذلك فى تقديم متهمين مصابين بالرصاص الى القضاء دون تمكينهم من العلاج اللازم .

وفى بعض الملفات الرائجة بفاس والرباط والقنيطرة ، ثبت للعيان ان متهمين كانوا يحملون اثارا جلية للتعذيب الذى مورس عليهم أثناء حراستهم من لدن الشرطة وان طلبات المعاينة القضائية المباشرة أو بواسطة خبير ، رفضت ماعدا فى محاكمة الرباط . كما ان المتهمين المحالين امام المحكمة الابتدائية بالقنيطرة والجنايات بفاس اكدوا حرمانهم من التغذية طيلة مدة الحراسة لدى الشرطة .

والجدير بالذكر من جهة اخرى ان المحاكمات تجرى فى ظل الاجراءات الابتدائية التى وضعت سنة ١٩٧٤ وبقيت سارية المفعول مدة أكثر من ١٦ سنة ، تلك الاجراءات المتسمة بتقليص خطير لحقوق الدفاع وتدعيم لسلطة الاتهام . وبالاضافة الى ذلك ان ضمانات الدفاع الاساسية لم تحترم أثناء المحاكمات وتمثل ذلك احيانا فى رفض طلب التأخير لاعداد الدفاع المقدم فى نطاق مقتضيات قانونية أمنية واستبعاد سائر الدفوعات التى تهم بطلان المسطرة وبعض طلبات استدعاء كما رفض كل طلب يرمى الى اجراء تحقيق أو بحث تكميلى .

فى ختام تقريرها أعربت المنظمة المغربية لحقوق الانسان عن استنكارها لكل انتهاكات حقوق الانسان المرتكبة بمناسبة الأحداث الخطيرة . وطالبت باجراء بحث نزيه لرصد جميع الخروقات وتحديد عدد الوفيات والجرحى . فيما عبرت عن اعتقادها بأن تكوين لجنتين من لدن البرلمان والمجلس الاستشارى لحقوق الانسان لايبرر عرقلة السلطات لمزاولة منظمة انسانية مستقلة لمهامها العادية فى مثل هذه الظروف .

حقوق الانسان فى الوطن العربى

مصر :
احالة ثلاثة صحفيين الى المحاكمة العسكرية

فى خطوة هى الأولى من نوعها منذ سنوات طويلة ، أحالت السلطات المصرية ثلاثة من الصحفيين الى المحاكمة العسكرية بسبب آرائهم المعارضة للحرب فى الخليج . فقد مثل أمام المحكمة العسكرية العليا الأستاذ عادل حسين رئيس تحرير جريدة الشعب الناطقة بلسان حزب العمل المعارض والأستاذة هدى مكاوى المحررة بالجريدة بتهمة نشر أخبار تتعلق بالدور المصرى فى حرب الخليج ، رأت السلطات أنها تشكل اضرارا بالأمن القومى . كما سيمثل أمام نفس المحكمة الأستاذ محمد عامر رئيس تحرير جريدة الحقيقة المعارضة لأسباب مماثلة .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان تعرب عن قلقها البالغ ازاء مايمثله هذا الاجراء من انتكاس لواحدة من الحريات الأساسية ، وهى حرية الرأى والتعبير ، والتى كانت موضع اعتبار السلطة وتقدير المشتغلين بالعمل العام طيلة السنوات الأخيرة ، فضلا عما ينطوى عليه هذا الاجراء من حرمان أولئك الأشخاص من المثول أمام قاضيهم الطبيعى الأمر الذى يتعارض مع التزامات الحكومة المصرية بموجب تصديقها على المواثيق الدولية الأساسية لحقوق الانسان .

كما تعتقد المنظمة أن هذا الاجراء لاينفصل عن عديد من الاجراءات الأخرى التى استهدفت عديداً من العناصر التى حاولت التعبير عن آرائها المعارضة للحرب ومشاركة قوات مصرية فيها . ويرد فى هذا السياق إلقاء القبض على نحو ١٥ شخصا ينتمون الى تيارات سياسية مختلفة بسبب اعلان معارضتهم للحرب ، وبينهم الصحفى مجدى حسين عضو المنظمة المصرية لحقوق الانسان والنائب البرلمانى السابق ونائب رئيس تحرير جريدة الشعب ، وقمع مسيرة سلمية من ممثلى بعض الأحزاب المشروعة خرجت للتعبير عن معارضة الحرب مما أسفر عن اصابة صحفيين من صحيفة الشعب هما ابراهيم عبد العزيز وصلاح بديوى . أحدهما بإصابة بالغة فيما تشير التقارير الواردة للمنظمة الى اعتقال مجموعة جديدة من نحو ٢٥ مواطنا مصريا لذات الأسباب ، ومما يؤسف له أن قرارات القبض على بعض هؤلاء رافقها صدور قرارات اعتقال طبقا لقانون الطوارىء لتفادى افراجات النيابة العامة ازاء ضعف التهم المنسوبة اليهم .

وقد أعربت المنظمة المصرية لحقوق الانسان فى بيان اصدرته فى الثانى من شباط/فبراير عن ادانتها لهذه الاجراءات . [انظر البيان ص ٣]

السودان :
المنظمة تناشد السلطات تخفيف عقوبة الاعدام على مواطن سودانى

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان التماسا من أسرة المواطن السودانى المهندس هانى وليم شكور بشأن الحكم الصادر باعدامه من احدى المحاكم الخاصة بالسودان فى ١٩٩١/١/٢١ بتهمة تهريب عملات أجنبية من البلاد وقد تضمن الالتماس العديد من الوقائع المتعلقة بتبرئة ساحة المهندس المتهم ، والتى تعذر عليه اثباتها بسبب اللوائح والنظم المتعلقة بسرية حسابات البنوك فى مصر ، كما اشار الالتماس الى عدم تناسب العقوبة مع الاتهام وتضمن العمل على مناشدة السلطات السودانية بتخفيف هذه العقوبة .

وقد سارعت المنظمة العربية لحقوق الانسان ، بمخاطبة السيد العميد عثمان أحمد حسن رئيس الدائرة السياسية بمجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى بالسودان ، وناشدته — استنادا الى الصلاحيات المخولة لمجلس قيادة ثورة الانقاذ — التدخل لتخفيف هذه العقوبة ليس فقط انطلاقا من الاعتبارات الانسانية ، ولكن أيضا فى ضوء الاعتبارات المتعلقة بصدور هذا الحكم من قبل محاكم خاصة استحدثتها السلطات السودانية بصفة مؤقتة وحاولت من قبل إلغاءها ، وكذلك باعتبار ان تغليظ العقوبة على الجرائم المتعلقة بتهريب النقد الأجنبى امر مستحدث على البنية التشريعية فى السودان . وقد اعربت المنظمة عن تطلعها لان تقدر السلطات فى ضوء هذه الاعتبارات ضرورة تفادى تنفيذ أحكام من هذا النوع الذى يستحيل تداركه فيما بعد .

والمعروف ان السلطات العسكرية كانت قد أمرت فى يوليو / تموز ١٩٨٩ كل من يملك عملة أجنبية أن يصرح بالكمية التى يملكها وأصبح مخالفو هذه التعليمات معرضين للادانة بعقوبة الاعدام . كما يذكر أن السلطات كانت قد اصدرت فى نفس الوقت قانونا جديدا بتشكيل المحاكم الخاصة التى تضم قضاة من العسكريين يعينهم رئيس مجلس قيادة الثورة ، ورغم الاعلان عن الغاء هذه المحاكم فى سبتمبر / ايلول ١٩٨٩ فقد اعيد تشكيل محاكم خاصة مرة أخرى فى ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٩ ويسمح فيها للمحامين بتقديم المشورة لموكليهم غير أنه لايسمح لهم بمخاطبة المحكمة أو تقديم حجج للدفاع عن موكليهم ، ويسمح للمتهمين امام هذه المحاكم بالاستئناف امام رئيس القضاة وليس الى محكمة عليا ، الامر الذى يتعارض مع الضمانات الدولية المقررة للمتهمين والتى تقضى بضرورة تمتعهم بحقوق الدفاع كاملة وبحقهم فى تقديم استئناف أمام محكمة أعلى للطعن فى الأحكام الصادرة بحقهم .

الأرض المحتلة :
مزيد من الانتهاكات بعد اغتيال ٣ قياديين فلسطينيين بتونس ..

جاء اغتيال ثلاثة آخرين من القيادات الفلسطينية فى ١٥ يناير الماضى بتونس ، ومنهم مسئولان كبيران فى منظمة التحرير هما صلاح خلف (أبو إياد) وهايل عبد الحميد (أبو الهول) ومعهما فخرى العمرى (أبو محمد) ، حلقة جديدة فى سلسلة التصفيات التى تتعرض لها هذه القيادات ، وانتهاكا آخر لحق الفلسطينيين فى النضال من أجل تقرير المصير . وإلى أن تتضح الجهة التى دبرت عملية الاغتيال هذه فالمؤكد ان اسرائيل تظل المستفيد من فقدان حركة التحرير الفلسطينية لقيادات رئيسية من الصف الأول ، فضلا عما يؤدى اليه ذلك من إضعاف معنويات الشعب الفلسطينى فى الوقت الذى تتعرض فيه قضيته لمحنة جديدة من جراء الحرب المشتعلة فى الخليج . فاغتيال قيادات الفلسطينيين فى الخارج يحقق أهم الأهداف الاسرائيلية ، وهو عزل المقاومة فى الأراضى المحتلة ومحاولة الاجهاز على الانتفاضة المستمرة منذ ٣٨ شهرا . ويعتبر « أبو الهول » ثالث مسئول على التوالى عن جهاز الأراضى المحتلة فى منظمة التحرير ، الذى يتولى شبكة الاتصال والتنسيق مع الداخل الفلسطينى ،

يتعرض للاغتيال . فكان الأول هو كمال عدوان الذى اغتيل ببيروت فى ابريل ١٩٧٣ ، والثانى هو أبو جهاد الذى اغتيل بتونس فى ابريل ١٩٨٨ . وكان « أبو الهول » قد خلف « أبو جهاد » فى رئاسة ذلك الجهاز ، الى جانب مسئوليته عن جهاز الأمن والمعلومات فى منظمة التحرير منذ ١٩٧٥ ويعد حادث الاغتيال الأخير هو الثانى والعشرين الذى تتعرض له قيادات فلسطينية بارزة منذ ١٩٧٢ .

وقد تزامن هذا الحادث الأخير مع استمرار اسرائيل فى تصعيد عمليات القمع ضد الانتفاضة فى الأراضى المحتلة . فقبله بأيام قليلة قامت القوات الاسرائيلية بتنفيذ عملية ابعاد الفلسطينيين الأربعة الذين تقرر طردهم من غزة الشهر الماضى ، حيث تم نقلهم بطائرة هيلوكبتر الى جنوب لبنان .

وواكب ذلك قيام سلطة الاحتلال فى الضفة الغربية وقطاع غزة بعمليات اعتقال واسعة شملت اثنين من خطباء المسجد الأقصى هما الشيخ فؤاد أبو زيد والشيخ حامد البيتاوى بتهمة الاشتباه فى اتصالهما بحركة المقاومة الاسلامية « حماس » كما قامت باغلاق عدة مؤسسات ثقافية وصحفية هى جمعية الدراسات العربية بالقدس التى يديرها فيصل الحسينى ، ومؤسسة سنابل للخدمات الصحفية ، والمكتب الصحفى الذى يديره محمد سليمان المشوخى فى قطاع غزة .

وقد اصدر مجلس الأمن الدولى بيانا يوم ٥ يناير انتقد فيه هذه الممارسات الاسرائيلية ، وخص بالذكر اطلاق النار على المدنيين ، واكد من جديد سريان اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على جميع الأراضى الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس .

ومع ذلك فقد استمرت الانتهاكات الاسرائيلية خلال الأيام التالية ، حيث اسفرت عن مقتل خمسة فلسطينيين اخرين واصابة العشرات ، حتى يوم ١٥ يناير عندما فرضت سلطة الاحتلال حظر تجول شبه شامل على الأراضى المحتلة فور وقوع حادث الاغتيال الذى تعرض له ثلاثة قياديين فلسطينيين فى تونس . واكملت هذا الحظر قبل ساعتين من بدء الحرب فى الخليج ليصبح مطبقاً طوال ٢٤ ساعة . وقد تعسفت قوات الاحتلال فى تطبيق هذا الحظر ، ولم تف معظم الأيام بما وعدت به من رفع جزئى للحظر لاتاحة الفرصة للسكان لشراء لوازمهم من الأغذية والأدوية وغيرها . وأشارت تقارير فلسطينية الى ان المئات من السكان واجهوا خطر الموت بسبب نقص الأدوية ، لكن لم يرد مايؤكد حدوث وفيات حتى اعداد هذه النشرة . كما أصبح المزارعون غير قادرين على جنى بعض المحاصيل التى آن قطافها . وفضلا عن ذلك ورد مايؤكد قيام قوات الاحتلال باطلاق النار على سكان يقفون امام منازلهم أو فى شرفاتها . واكدت منظمة التحرير الفلسطينية مقتل عدد من الأشخاص لهذا السبب ، وتأكد من مصادر أخرى مقتل سيدة واحدة تدعى لبنى القدح (٢١ عاما) عندما اطلقت النار عليها وهى تقف فى شرفة منزلها بمدينة نابلس .

وتعتبر هذه أول مرة يفرض فيها حظر تجول بهذا الشمول فى الأراضى المحتلة منذ ١٩٧٣ ويتم تطبيقه بصرامة تصل الى حد الوحشية فى انتهاك كامل لحقوق الانسان . ورغم الرفع الجزئى لهذا الحظر — عند اعداد النشرة — لم يزل الوضع فى هذه الأراضى بالغ التدهور على المستويات المعيشية والصحية بصفة خاصة . كما أن السماح للفلسطينيين الذين يعملون وراء «الخط الأخضر» بالتوجه إلى أعمالهم لا ينطبق سوى على أعداد محدودة منهم وفى ظل قيود محكمة على حرية الانتقال لم يسبق لها مثيل ، بينما استمر منع العاملين بتل أبيب وحيفا «بصفة مؤقتة» وهم يمثلون أكثرية العاملين وراء «الخط الأخضر» ويترتب على ذلك حرمانهم من مصدر رزقهم الوحيد ، بما يعنيه ذلك من استمرار تدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية عموما فى الضفة والقطاع .

المملكة المتحدة :
ابعاد مواطنين عرب من المملكة المتحدة

أصدر **فرع المنظمة العربية لحقوق الانسان فى المملكة المتحدة** نداء أعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء الاجراءات المجحفة التى اتخذتها السلطات البريطانية فى حق عدد من المواطنين العرب المقيمين بالمملكة المتحدة أو بعض الأشخاص ذوى الأصول العربية ، والتى تمثلت فى صدور قرارات متعلقة بالترحيل واحتجازهم ، هذا وقد جرى الربط بين ابعادهم خارج البلاد و« استتباب الأمن القومى واستقرار الصالح العام » . وهو الأمر الذى يخشى ان يكون ذا صلة بالأحداث الجارية فى الخليج .

وقد اشار الفرع الى حرمان المحتجزين من حق الاطلاع على الأدلة الواردة فى حقهم حتى يتسنى لهم الدفاع عن أنفسهم ، كما أعرب عن استنكاره لمسلك السلطات الذى يتسم بالتمييز ضد أبناء الجالية العربية بالمملكة المتحدة بالرغم من غياب أية مبررات أو تهم محددة كما بنيت الشكوك الموجهة ضد هؤلاء المواطنين على معلومات غير صحيحة أو دقيقة كانت قد وردت عن مصادر غير معلومة .

ومع تفاقم الأحداث فى منطقة الخليج ، أعرب الفرع عن تقديره للجهود الأمنية من جانب السلطات ، الا انه اشار الى مخاوفه بشأن الاجراءات الوقائية التى قد تطول أشخاصا ابرياء بدون وجه حق . ويخشى من تعرضهم لمخاطر تهدد حياتهم فى حالة العودة الى وطنهم الأصلى وصعوبات بالغة للاستيطان فى أقطار أخرى .

وفى الختام ، اهاب الفرع بالمنظمات المعنية بحقوق الانسان والجهات المختصة بالحقوق المدنية لبذل قصارى جهودها للعمل من أجل الحصول على ضمانات كافية تحول دون وقوع ابناء الجالية العربية ضحية الاجراءات الأمنية المشددة فى ظل الأحداث الدولية المتصاعدة .

وكانت المنظمة العربية لحقوق الانسان قد تلقت تقارير تفيد بأنه فى اطار تعزيز الاجراءات الأمنية المشددة التى اتخذتها دول المجموعة الأوروبية تحسبا لوقوع أنشطة ارهابية ضد المصالح الغربية ، تم إبعاد عدد من المواطنين العراقيين من بعض البلدان الأوروبية من بينها المملكة المتحدة ، وفرنسا ، وهولندا . كما فرضت قيود مشددة على حرية انتقال آخرين ضمن اجراءات خاصة لاتخص أشخاصا بعينهم .

وتخشى المنظمة العربية لحقوق الانسان من تفاقم ظاهرة احتجاز وترحيل المواطنين العراقيين وغيرهم من العرب المقيمين بالخارج وخاصة بدول المجموعة الأوروبية كأحد أطراف نزاع الخليج وتعرض أبناء الجالية العربية لاجراءات أمنية — تمثل بدورها انتهاكا مجحفا لحقوقهم المدنية والسياسية . وتستنكر المنظمة الاجراءات التى طالت افرادا لاذنب لهم سوى انتماءاتهم وأصولهم العرقية ، الامر الذى حرمته كافة المواثيق والعهود الدولية المعنية بحقوق الانسان .

من أخبار المنظمات العربية لحقوق الانسان

المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب يعقد دورته الثانية بالمغرب

دعا اتحاد المحامين العرب المجتمع الدولى إلى فرض العقوبات على اسرائيل لرفضها استقبال البعثة الأممية التى قرر مجلس الأمن ايفادها إلى فلسطين المحتلة ، وحذر من خطورة المخطط الصهيونى الرامى إلى هدم المسجد الأقصى واقامة الهيكل اليهودى مكانه وهو المخطط الذى واجهته الجماهير الفلسطينية وتعرضت من جراء ذلك الى العديد من المذابح . كما ادان الاتحاد الممارسات الارهابية اللا انسانية التى تمارسها سلطات الاحتلال تجاه الشعب الفلسطينى ، وادان أيضا الموقف الامريكى الذي يكيل بمكيالين فى قضيتى فلسطين والخليج والذى يدعم الموقف الاسرائيلى الرافض لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ، ويحول دون اتخاذ مجلس الأمن لأية قرارات ذات صبغة تنفيذية ضد اسرائيل ويعطل ارادة الشرعية الدولية فى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية .

جاء ذلك فى اطار البيان العام والقرارات والتوصيات الصادرة عن اجتماع المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب الذى عقد دورته الثانية لعام ١٩٩٠ خلال الفترة مابين ١٩ ــ ٢٢ ديسمبر بالمملكة المغربية .

وقد تضمنت التوصيات والقرارات الصادرة عن هذا الاجتماع التحذير من المخطط الاسرائيلى ــ الامريكى الرامى إلى تهويد القدس وتكريس قرار الكنيست المنفرد بضمها والذى يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، ودعا المكتب الدائم الى جعل ١٩٩١ عاما للقدس وتنظيم حملة دولية بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية للحفاظ على عروبة القدس .

كما استنكر المكتب الدائم للاتحاد تصعيد اعمال القمع ضد النقابيين والسياسيين بالسودان وماتناقلته بعض التقارير من عزم السلطات على اللجوء إلى استخدام الغازات السامة لحسم الحرب فى الجنوب .

وكان المكتب الدائم قد خصص جانبا كبيرا من مناقشاته لتدارس ازمة الخليج وتداعياتها وسبل حلها سلميا ــ قبيل اندلاع الحرب مؤخراً ــ ودعا فى هذا الخصوص الى أن يعلن العراق قبوله للانسحاب من الكويت فى اطار ضمانات دولية وعربية تكفل سلامة العراق وقدراته العسكرية والاقتصادية واحلال قوات عربية تحت راية الجامعة العربية محل القوات العراقية بالكويت وان يواكب انسحاب القوات العراقية انسحاب القوات الأجنبية من منطقة الخليج ، ومعالجة الخلاف العراق الكويتى فى اطار قمة عربية طارئة .

وأكد ان ازمة الخليج قد اوضحت ان الازمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تمسك بخناق الشعوب العربية ترجع بالاساس الى غياب الديمقراطية وشيوع انتهاكات حقوق الانسان وتهميش المواطن العربى والتمسك باحتكار السلطة والحيلولة دون تداولها ، واكد البيان على ضرورة ان تسعى نظم الحكم العربية الى تصحيح العلاقة مع شعوبها وتمكينها من ممارسة كافة حقوقها وحرياتها الأساسية ، وطالب فى هذا الصدد الحكومات العربية بالافراج عن جميع المعتقلين السياسيين وسجناء الرأى واحترام حرية الرأى والتعبير وحقوق التجمع والتنظيم السياسى والنقابى والاعتراف بحق الاضراب وتعزيز استقلال القضاء والمحاماة .

المعهد العربى لحقوق الانسان يعقد دورة تدريبية جديدة بالجزائر

عقد المعهد العربي لحقوق الانسان دورة تدريبيه مغاربية حول حقوق الانسان بالجزائر العاصمة فى الفترة من ٨ الى ١١ ديسمبر / كانون أول ١٩٩٠ ، وذلك بالتعاون مع الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان والنقابة الوطنية للمحامين الجزائريين .

شارك فى الجلسة الافتتاحية للدورة ممثل عن وزير العدل الجزائرى وعدد من الاحزاب والمنظمات الشعبية الجزائرية . وافتتح الدورة كل من الأستاذ يوسف فتح الله رئيس الرابطة الجزائرية ، والدكتور على أومليل ممثلا للمعهد العربى لحقوق الانسان . فيما ألقى الأستاذ مصطفى بوشاشى كلمة باسم النقابة الوطنية للمحامين الجزائريين . كما تليت فى نفس الجلسة الرسالة التى وجهها وزير العدل الجزائرى للدورة وقد حيّا فيها المشاركين والمنظمين لهذا الملتقى واستعرض الخطوات التى اقدمت عليها الحكومة الجزائرية فى مجال تدعيم حقوق الانسان .

شارك فى الدورة ٢٩ مشاركا من كل من المغرب (٩) والجزائر (١٤) وتونس (٥) وليبيا (١) : فى حين تغيبت موريتانيا عن المشاركة . وتناولت المحاضرات مختلف الجوانب المتعلقة بحقوق الانسان وقد اثارت كلها نقاشات واستفسارات من طرف المشاركين والمشاركات ، فيما استأثر موضوع « النظام الأوروبى لحماية حقوق الانسان » الذى عرضه الأستاذ جان برنار مارى مدير قسم الدراسات بالمعهد الدولى لحقوق الانسان بستراسبورج باهتمام خاص من طرف المشاركين خاصة من ناحية المقارنة بين ذلك النظام والنظام الأفريقى ولاحظوا غياب ميثاق عربى لحقوق الانسان . وقد اهتمت مختلف وسائل الاعلام الجزائرية السمعية والمرئية والمكتوبة بالدورة وباشغالها . واستجوبت عددا من المسؤولين عنها .

تعتبر دورة الجزائر أول تجربة ينظمها المعهد بالتعاون مع احدى المنظمات القطرية المختصة . وقد كان لذلك التعاون ــ فى تقدير ادارة المعهد ــ ايجابياته وسلبياته ويذكر من بين تلك الايجابيات تخفيف العبء المالى على المعهد ، وتوفير طاقات بشرية ضرورية للاعداد المادى للدورة وللاحاطة الادارية والمساعدة على حل المشاكل المختلفة ، وكذا كفالة التغطية الاعلامية لنشاط المعهد بالنظر الى علاقات تلك المنظمة مع وسائل الاعلام فى ذلك البلد . اما السلبيات فيمكن حصرها فى ضرورة تنقل مسئولى المعهد الى البلد المعين لتنسيق النشاط وتحديد البرنامج وهو مايتطلب مصاريف اضافية . كما ان قلة تجربة بعض المنظمات التى يتعامل معها المعهد فى مجال تنظيم الملتقيات الدولية له تأثيراته السلبية من الناحية التنظيمية .

وترى ادارة المعهد أنه بالنظر إلى الموضوعات المعروضة فى الدورة ، فان أربعة أيام غير كافية وهو ما عبر عنه المشاركون والمشاركات . حيث ان هناك موضوعات هامة تتطلب تركيزا خاصا وتمرينات تطبيقية عولجت فى فترة محدودة مما أثر على مردودها على المشاركين . وانه يتعين التفكير مستقبلا فى المفاضلة بين التقليل من موضوعات البرنامج والاقتصار على محور أو اثنين أو زيادة مدة الدورة حتى تضمن نتائج فى مستوى الآمال .

من أخبار المنظمات العربية لحقوق الانسان

المنظمة تشارك فى أعمال لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة

فى اطار التداعيات التى أفرزتها هجرة اليهود السوفييت والأوروبيين الشرقيين ومخططات توطينهم فى فلسطين المحتلة شددت المنظمة العربية لحقوق الانسان على ضرورة تعزيز المطلب الثابت فى حق العودة للفلسطينيين إلى ديارهم استناداً إلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والعديد من القرارات الدولية التى اتخذتها الأمم المتحدة فى هذا الصدد وانطلاقا من الطرح الذى تبنته المنظمة والذى يلقى على المجتمع الدولى التأكيد على حق العودة للشعب الفلسطينى إلى وطنه . فقد ركز **الأستاذ أديب الجادر رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان** مداخلته التى ألقاها فى ١٩٩١/١/٣٠ خلال أعمال الدورة السابعة والأربعين للجنة حقوق الانسان ، على حق العودة للشعب الفلسطينى وانتهاكات اسرائيل لهذا الحق الأصيل .

وقد رصد رئيس المنظمة فى مداخلته عمليات التهجير القسرى الواسع للفلسطينيين خلال حربى ١٩٤٨ ، ١٩٦٧ والتى أدت إلى تهجير نحو مليون ونصف من الفلسطينيين من أراضيهم ، واستمرار ذلك بعد حرب ١٩٦٧ حيث اتخذت هذه الظاهرة صورا متعددة من بينها إجراءات الطرد والإبعاد التى تقوم بها سلطات الاحتلال للقضاء على أعمال المقاومة ، ورفض السماح لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة الذين كانوا خارج وطنهم عندما وقع تحت الاحتلال بالعودة إلى ديارهم ، الأمر الذى أفضى إلى مشكلات انسانية هائلة نتيجة تفرق شمل الكثير من العائلات ، وأوضح رئيس المنظمة أن حرمان الفلسطينيين من حق العودة يعد انتهاكا جوهريا لحقوق الانسان استنادا إلى كل المواثيق الدولية التى تحظر حرمان أى شخص بشكل متعسف من حق الدخول إلى بلده . كما أشار إلى العديد من القرارات الدولية التى أكدت على هذا الحق ، وعلى رأسها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ وقرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ لعام ١٩٧٤ الذى أدرج حق الفلسطينيين فى العودة إلى منازلهم وممتلكاتهم ضمن اطار الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى .

وأكد رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان فى ختام مداخلته على أن الموقف الأمريكى السلبى قد وقف حائلا دون تبنى مجلس الأمن للتوصيات المتعلقة بحق العودة للشعب الفلسطينى ، ومدعما لقدرة اسرائيل على الاستهانة بالقرارات الدولية ، وأعرب عن تطلعه فى أن تكون عودة مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة إلى لعب دور إيجابى فى حل المشاكل الاقليمية من شأنه أن يمنح الأمل فى تمتع الفلسطينيين بحقهم الأساسى والمشروع فى العودة إلى بلادهم .

.. وتشارك فى المؤتمر الدولى الثالث لحقوق الانسان

شاركت المنظمة العربية لحقوق الانسان فى المؤتمر الدولى الثالث لحقوق الانسان ، الذى نظمته جامعة جواهر لال نهرو ، بالاشتراك مع مركز دراسات حقوق الانسان فى الأمم المتحدة ، فى نيودلهى بالهند خلال الفترة من ١١ إلى ١٥ ديسمبر / كانون أول ١٩٩٠ . وقد مثل المنظمة فى هذا المؤتمر الدكتور يحيى الجمل ، عضو مجلس الأمناء وعضو اللجنة القانونية

وناقش المؤتمر ، من خلال عشر لجان عكفت على دراسة جدول أعماله ، عشرة موضوعات رئيسية تشمل الحقوق المدنية والسياسية ، ودور المنظمات غير الحكومية فى تعزيز حقوق الانسان ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والحق فى حماية البيئة فى ضوء الصراع على الموارد الطبيعية ، وحقوق المرأة ، والصراعات العرقية والاجتماعية والدينية وحقوق اللاجئين ، وحقوق الشرائح الضعيفة فى المجتمع ، والبحوث والتعليم والمعلومات فى مجال حقوق الانسان ، وأخيرا آليات تطبيق حقوق الانسان .

والجدير بالذكر أن هذا اللقاء هو أحد لقاءين حرصت المنظمة على الاستفادة منهما خلال العام ١٩٩٠ من أجل خلق وشائج وصلات مع المنظمات الآسيوية لحقوق الانسان ، مما لم يكن متحققا من قبل . وقد تحقق اللقاء الآخر بزيارة الأستاذ محمد فائق أمين عام المنظمة لتايلاند فى نفس الشهر حيث شارك فى مؤتمر المنظمات غير الحكومية الذى نظمته مؤسسة « التيلور » من أجل بلورة اطار لتعاون فعال لهذه المنظمات ، مما سبق تناوله فى العدد السابق من « النشرة الاخبارية » ، وتتابع الأمانة العامة الاتصالات التى توفرت خطوطها خلال هذين اللقاءين لتعزيزها .

المنظمة المصرية لحقوق الانسان ترجىء جمعيتها العمومية

قرر مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الانسان فى اجتماع طارىء مساء الخميس ١٧ يناير / كانون الثانى ١٩٩١ تأجيل اجتماع الجمعية العمومية الرابعة بسبب الاعتبارات الناشئة عن اندلاع الحرب فى الخليج . وفوض مجلس الأمناء السيد بهى الدين حسن أمين عام المنظمة بتحديد الموعد الجديد فى ضوء تطور الظروف ، ووضع جدول زمنى جديد لترتيبات الاجتماع يتضمن فتح باب الترشيح من جديد لعضوية مجلس الأمناء أمام من يرغب

والمنظمة المغربية لحقوق الانسان ترجىء جمعيتها العمومية

لنفس السبب ــ اندلاع حرب الخليج ــ ارجأت المنظمة المغربية لحقوق الانسان اجتماع جمعيتها العمومية . وكان من المقرر عقد هذا الاجتماع يومى ٢٦ ، ٢٧ يناير / كانون الثانى ١٩٩١ بمدينة الدار البيضاء ، كما كان من المقرر ان يشارك أمين عام المنظمة فى هذا الاجتماع .

المنظمة العربية لحقوق الإنسان □ تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فى الوطن العربى ، حاصلة على الصفة الإستشارية بالمجلس الإقتصادى والإجتماعى بالأمم المتحدة . المقر الرئيسى : ١٧ ميدان أسوان ، المهندسين ، منطقة بريدية رقم ١٢٣١١ ، برقيا : بسيومان – مصر ، فاكس : ٣٤٤٨١٦٦ ت : ٣٤٦٦٥٨٢ ، مكتب المنظمة بجنيف : P.O.Box 82. 1211 Geneve 28 □ رئيس المنظمة : أديب الجادر ، نائب الرئيس : عبد الرحمن اليوسفى ، الأمين العام : محمد فائق ، الاشتراكات السنوية للعضوية : الكويت ١٠ دينار كويتى ، الأردن ١٠ دينار أردنى ، مصر ٢٥ جنيه مصرى ، السودان ٢٥ جنيه سودانى ، المغرب ١٠٠ درهم مغربى ، تونس ١٠ دينار تونسى ، بقية الأقطار ٢٥ دولار ، تحول الإشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات إلى البنك العربى المحدود – جنيف Arab Bank Ltd. Switzerland. Account 201.738.